



## بيان صحفي

# جودة السياسات العمومية، أمر حاسم للتحوّل الهيكلي وخلق فرص العمل

الرباط، 26 أيلول/سبتمبر 2018 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – بدأ مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، اليوم بالرباط (المغرب)، أشغال اجتماع للخبراء تحت موضوع " جودة المؤسسات والتحوّل الهيكلي: الانحرافات في مجال تخصيص الموارد في شمال أفريقيا".

على امتداد يومين، يعكف اختصاصيون في الحوكمة والسياسات العمومية، وممثلون عن منظمات دولية وعن البلدان الأعضاء (تونس، الجزائر، السودان، مصر، المغرب وموريتانيا) على تدارس الروابط بين جودة المؤسسات والتحوّل الهيكلي.

يهدف هذا اللقاء إلى فهم أفضل لتأثير المؤسسات على تخصيص الموارد داخل البلدان. فهذه الموارد يمكن في الواقع أن تؤدي إلى انحرافات ذات تأثير سلبي على أداء الفاعلين الاقتصاديين، والحدّ من التحوّل الهيكلي أو إبطاء وتيرته. وهكذا سيتدارس المشاركون ما يتركه تخصيص محسّن للموارد بين القطاعات الاقتصادية أو ضمن هذه الأخيرة من تأثير من أجل إنتاجية أفضل والسياسات الواجب تنفيذها تبعاً لذلك.

تشهد أفريقيا الشمالية، منذ سنة 2010، نمواً محدوداً ومتقلّباً بسبب عدم الاستقرار السياسي، وانعدام التنوع في الاقتصادات واعتمادها الشديد على القطاعات الأولية (الزراعة، المحروقات، الخ.). وقد أدى هذا الوضع إلى بروز البطالة مزمنة. فمن نسبة 12 في المائة كمستوى متوسط في شمال أفريقيا، يبلغ معدّل البطالة 30 في المائة بين الشباب وأكثر من 40 في المائة بين النساء في هذه المنطقة.

كما تتصف أفريقيا الشمالية كذلك بإنتاجية عمل منخفضة نسبياً تتراوح بين 6,23 و - 1,2 في المائة بحسب البلدان، وهو أداء متواضع مقارنةً ببلدان مثل تركيا 8% أو الهند 16,8% بين عامي 1994 و 2013.

وقد ذكرت السيدة ليليا هاشم نعّاس، مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لدى افتتاح أشغال هذا اللقاء، قائلة: "إن الدراسة التي قام بها مكتبنا توضح بجلاء وجود تخصيص رديء لعوامل الإنتاج في شمال أفريقيا. وتكشف منابع هذه الانحرافات من خلال دراسة سوق الشغل، وسوق القروض، وعوامل أخرى كالبيروقراطية، أو الرشوة أو وجود امتيازات تنتفع منها مقاولات معينة، هي ليست بالضرورة الأكثر إنتاجية أو الأكثر تجديداً".

وقال السيد عياش خلاف، مدير التوقعات والمستقبلية بالمندوبية السامية للتخطيط: "التحوّل الهيكلي هي إشكالية تنموية تتطلب تشخيصاً شاملاً جداً. والسياسات العمومية، والضريبية والنقدية تلعب فيها دوراً حاسماً"، مضيفاً: "عندما نتكلم عن التحوّل الهيكلي، وكذلك عندما نستثمر في التنمية البشرية، من الضروري، بالموازاة مع ذلك، الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من أجل إيجاد نمو خلاق لفرص العمل".

الغاية من هذا اللقاء تشجيع البلدان الأعضاء على الاستغلال الأمثل للمعطيات التي لديها وعلى إنتاج معطيات أخرى من أجل تشخيص التوجهات السياسية والإصلاحات الكفيلة بالإلتئان بحلول ملائمة لإشكاليات النمو وخلق مناصب الشغل في شمال أفريقيا.

لمزيد من المعلومات حول هذا اللقاء، يرجى زيارة الموقع [www.uneca.org](http://www.uneca.org)



## ملحوظة للمحررين

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ([www.uneca.org](http://www.uneca.org)) هي واحدة من اللجان الخمس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC). المهمة الموكلة إلى مكتبها لشمال أفريقيا هي دعم التنمية في بلدانها الأعضاء السبعة (الجزائر، تونس، السودان، ليبيا، مصر، المغرب، وموريتانيا)، من خلال مساعدتها في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تحولها الاقتصادي والاجتماعي.